

## التاريخ الثقافي في الجزائر وعلاقته بالهوية الوطنية

دراسة وصفية

د/ بلعباس عبد الحميد/ كلية العلوم الانسانية والاجتماعية /قسم علوم

الاعلام والاتصال /جامعة محمد بوضياف/ المسيلة

Miduo1979@gmail.com

## الملخص:

يعتبر التاريخ والأنثروبولوجيا من أهم العوامل في تفسير وفهم الظواهر الاجتماعية والاقتصادية، وسيتناول هذا الموضوع إطلالة على ملامح تشكيلة الهوية الوطنية للأمة والمجتمع الجزائري من خلال محطات تاريخية و بعض مصادر الثقافة المادية و المعنوية، معتمدين في ذلك على مفهوم أن الهوية لا تتشكل فقط من خلال نظم القيم والتقاليد والمعتقدات السائدة وأساليب الحياة والحقوق الأساسية للإنسان إنما أيضا بمختلف أنماط الآداب والفنون السائدة في المجتمع.

الكلمات المفتاحية : الثقافة ، الهوية الوطنية ، اللغة ، التاريخ.

**The Abstract :**

History and anthropology are the most important factors in the interpretation and understanding of social and economic phenomena. This topic will examine the features of the national identity of the Algerian nation and society through historical

stations and some sources of material and moral culture, Based on the concept that identity is not only shaped by the systems of values, traditions, beliefs, lifestyles and basic human rights, but also by the various patterns of literatures and arts prevailing in society.

**Keywords:** culture, national identity, language, history

### نظرة تاريخية حول تطور المجتمع الجزائري

يسجل العصر الحجري الأخير، وجود حضارة أمازيغية يرجع تاريخها إلى 5000 سنة على الأقل. إذ يُعتبر الأمازيغ (أي الناس الأحرار) الأكثر قدمًا في المغرب، وقد انضفت إليهم وانصهرت معهم روافد شرقية وأوروبية وإفريقية. وهكذا عرف الجزائر إقامة حضارات متوسطة قديمة كالفينيقيين والقرطاجنيين والرومان، تاركة آثارها البارزة في مجال التنظيمات الحضرية (شرشال، جميلة، لخروب، تنس، المنصورة، وغيرها)<sup>1</sup>. ولقد أتى العرب إلى الجزائر بعدد من العناصر الأساسية: عرق جديد للتعجير ولغة جديدة محملة بدين جديد (الإسلام).

كما أن هؤلاء العرب قد انضموا إلى المجموعات الأمازيغية التي اعتنقت الإسلام، للقيام معًا بضم المناطق الإيبيرية، مما جعل تاريخ هذه المنطقة مقترنا بتاريخ المغرب طوال عدة قرون.

وفي عام 789، قام عبد الرحمن بن رستم بتأسيس الدولة الجزائرية، وبذلك نشأ أول شكل للدولة الوطنية بالجزائر وأول عاصمة (تيهت) ذات إشعاع المنقطع النظير<sup>2</sup>. وطوال عدة قرون، اقتزن مصير الجزائر بمصير أوربا الغربية لفترة طويلة، بحيث كان الملوك المرابطون والموحدون والمرينيون غالبًا ما يهبطون لإغاثة الأندلس المسلمة. وقد

أحدثت التدفقات السكانية الأندلسية الواحدة تلو الأخرى، مدناً على الساحل الغربي للجزائر.

ولم يكتمل الاستيطان العربي للجزائر بكيفية بارزة، إلا خلال القرن السابع مع وفود قبيلة بني هلال، وخلال القرن الثامن مع مجيء قبيلة بني معقل. وسوف يستمر التمازج البشري مع التوافد المكثف لمسلمي ويهود الأندلس على مرحلتين: أولاهما فترة النزوح على أثر سقوط غرناطة أواخر القرن الخامس عشر، وثانيتهما وصول الموريسكيين المطرودين من إسبانيا في القرن السابع عشر. وقد أسهم هؤلاء المهاجرون الجدد في النهضة الحضارية لمدينة تلمسان وما جاورها .

كما كانت الجزائر قبلة لعديد من يهود إسبانيا النازحين مع العرب الأندلسيين أو الهاربين من محاكم التفتيش. وسيضعف هؤلاء اليهود من عدد المجموعات العبرانية الموجودة في الجزائر منذ ما قبل الإسلام. وبذلك شكّلت أرض الجزائر بوتقة لانصهار السكان من مختلف الأجناس من أعراق مختلفة، ولا تزال إلى اليوم تتسم بخصوصية ثقافية وتاريخية قوية.

وابتداءً من منتصف القرن التاسع عشر، لن يعرف تعمير الجزائر سوى تعديلات طفيفة جاءت على شكل مدّ وجزرٍ للأقليات الأوروبية والمغربية<sup>3</sup>.

وفي ما يخصُّ الفترة الحديثة، فإن الهوية الجزائرية قد تشكلت كذلك بواسطة الكفاح من أجل الاستقلال، وعبر التعبئة من أجل استكمال القضاء على الاستعمار، ولا سيما استرجاع الأقاليم الصحراوية. إن الكفاح ضد المستعمر ما بين 1832 و1954، وتعدد معاقل المقاومة المنسقة لإذكاء جذوة الانتماء الجزائري الإفريقي، قد وحد مختلف القوى حول مشروع أكثر وطنية، يسمو فوق النعرات الإقليمية والقبلية<sup>4</sup>.

وبتقبُّل التغيُّرات التي تطبع الواقع الراهن، فإن المجتمع الجزائري شهد ويشهد وسيشهد تحوُّلات عميقة على مستوى ساكنته وبنياته ونظام قيمه وسلوكاته. كما أنه عرف خلال الخمسين سنة المنصرمة دينامية جديدة في تراثه ونشاطه الثقافي. وبالإضافة إلى ذلك فإن الحالية الجزائرية بالخارج تؤكد وجودها، فضلاً عن إسهامها في الاقتصاد الوطني، بوصفها فاعلاً لانفتاح البلاد، وعاملاً للتغيُّر الاجتماعي.

تطور الساكنة الجزائرية منذ الاستقلال

نُظِّم أول إحصاء للسكان بعد الاستقلال سنة 1965. ومنذئذ أن بدأت الجزائر في تنظيم إحصاء عام للسكان كل عقد، وكان آخرها سنة 2005. فمن 1965 إلى 2005، تضاعف عدد السكان بمعدل 2,6، متنقلاً من 11,6 مليون إلى 29,9 مليون نسمة، بحيث إن نسبة نموه السنوي انخفضت بنسبة 2,6% خلال الفترة المتراوحة بين 1960 و 1970 وبنسبة 1,4% ما بين إحصاء 1995 وإحصاء 2005.

ويكتسي النمو الديموغرافي الحضري حدة أكبر ممَّا هو عليه بالوسط القروي، إذ تطورت الساكنة الحضرية ما بين الإحصاءين الأخيرين بوتيرة سنوية متوسطة قدرها 2,1%، فيما لم تتجاوز هذه النسبة 0,6% بالنسبة إلى الساكنة القروية. وينبغي - ما دما نتحدث عن الثقافة - تأكيد أن النقاش العمومي حول المسألة الديموغرافية لم يتعرض في الجزائر لتأويلات أيديولوجية أو سياسية قاطعة، كما هو الحال بالنسبة إلى عديد من البلدان.

وكتيجة للنمو الديموغرافي المتسارع خلال العقدين الأولين من الاستقلال، فإن التحلي الديموغرافي عن كل سن للسكان الجزائريين أضحى يعكس اليوم السمة الشابة والمتنامية للشرائح العمرية النشيطة.

وتصل نسبة البالغين من العمر أقل من 15 سنة حالياً إلى 30%، في حين تناهز نسبة البالغين من العمر ما بين 15 و59 سنة أكثر من 62%. أما في ما يخص نسبة الأشخاص المسنين فيلاحظ استقرارها النسبي على مدى الخمسين سنة الأخيرة، بحيث استقرت اليوم في نسبة 7,6%. وإذا كان صغر سن الساكنة بمثابة إمكان بشري مهم، فإنه جعل مختلف السياسات العمومية في مواجهة تحديات كمية، ولا سيما في ميادين التربية والصحة والشغل<sup>5</sup>.

من الملاحظ أن الدينامية الداخلية للمجتمع الجزائري تعرف تحولات عميقة، فهو مجتمع في طور التمدين وأنماط عيشه تتغير، إنه مجتمع يشهد تغييرات مهمة على مستوى البنية الأسرية والإسهام النسائي، كما أنه مجتمع يطور قدرات جديدة للتعبير، ويعرف بروز فاعلين جدد، مجتمع تشهد مرجعية قيمه صيرورة متحولة مع أنه لا يزال متردداً إزاء الحداثة. ويتعين الإقرار في البداية بأنه إذا كانت الجغرافيا والتاريخ الخاصان بالبلاد قد صاغا تدريجياً مقومات هوية الشعب الجزائري، فإن الاتصال بالاستعمار هو الذي مهد للمنعطف الكبير للانتقالات التي يشهدها المجتمع الجزائري منذ عدة عقود.

على الرغم من أن مستوى العيش المتوسط للجزائريين قد تطور بوتيرة أقل من وتيرة أمم أخرى، فإنه عرف تقدماً منتظماً منذ الاستقلال. وفي نفس الوقت، تزداد الفوارق في مستوى العيش بين فئات الأسر، وبين الرجال والنساء، وبصفة خاصة ودائمة بين المدن والقرى.

ولقد شكّل التغيير الذي طال بنية استهلاك الجزائريين، ولو بكيفية نسبية، مؤشراً مهماً على تطور المستوى المعيشي ونمط العيش، فقد تقلصت اليوم حصة الإنفاق الغذائي، بينما مثّلت سنوات الستينيات مرحلة الوفرة الاستهلاكية لدى السكان. أما المصاريف الأخرى المرتبطة بالتجهيز والترفيه فقد عرفت تضاعفاً ملحوظاً.

## 1. تحوُّلات بنوية للأسرة الجزائرية

يبين بعض البحوث التي أُنجزت حول القيم، أنه على الرغم من انفتاح الجزائريين على الحداثة، فإن غالبيتهم ما زالوا يُؤلون أهمية قصوى لكل من التماسك الأسري بصفة عامة، ولرباط الزوجية بصفة خاصة. أما بالنسبة إلى التضامن الأسري، فقد أصبح يتعرض هو الآخر لتحوُّلات، وإن كانت ما زالت في بدايتها. ولقد أفادت أبحاث حديثة العهد أن أكثر من 20,2% من الأسر تسيّرُها امرأة، و8% من الأسر وحيدة الأب أو الأم.

وقد عرف السلوك الزوجي للجزائريين بدوره تحوُّلات ملموسة، من أبرزها الارتفاع التصاعدي للعزوبة، والتحوُّل الذي يطبع سلوكيات الزواج. وهكذا انتقلت نسبة العازبين بالجزائر ما بين 1965 و2005، من نحو 20% إلى 46% بالنسبة إلى الرجال، ومن 17% إلى 34% بالنسبة إلى النساء.

وقد شهدت وضعية النساء في الجزائر في السنوات الأخيرة تحوُّلاً هاماً على المستوى التشريعي، ففي سنة 2005<sup>6</sup>.

حيث تمكنت الأسرة الجزائري من التوفُّر على قانون جديد يؤسِّس للمعاملة بالمثل في الحقوق والواجبات بين الزوجين. ويرتكز هذا القانون الجديد على تأسيس علاقة الزواج على المساواة والتراضي والتفاهم واقتسام المسؤولية المنزلية والأسرية. كما أنه بإعادة تنظيمه الطلاق وحمايته لحقوق الطفل وفرضه قيوداً على تعدُّد الزوجات، كان داعماً للعلاقة الزوجية.

## 2. التراث والدينامية الثقافية

يشكّل تراث البلاد وديناميته الثقافية والفنية إمكاناتاً مهمّة، وإسهاماً أصيلاً وثميناً في الحضارة والثقافة العالميتين. تمكّن المجتمع الجزائري من الحفاظ على العناصر الأساسية

للثروات الوطني، وإتاحة تجديد في الإبداع الثقافي والفني، بعد فترة خمول أملتتها جزئياً نزاعات سياسية، واتسمت بغياب سياسة ثقافية حقيقية، ذلك أن أجيال ما بعد الاستقلال وُفقت عموماً إلى حفظ ومنح الحياة لمختلف تعابير التراث العتيق للبلاد، في أشكالها الأصلية، ثم في عصرنتها. وهذا التراث هو الذي يستمرُّ اليوم في تمكين الجزائر من صورة الأمة المتجدرة في التاريخ، بما يغدقه عليه من الإمكانيات السياحية والثقافية<sup>7</sup>.

إلا أنه يتعين ملاحظة أن التراث الأنثروبولوجي والهندسي للبلاد، قد طاله بعض علامات التأكل، نظراً إلى عدم كفاية مجهود الصيانة والتقوم التي عانى منها خلال العقود السابقة. ونفس الشيء ينسحب على التراث الشفاهي وجميع هذه "المعارف الضمنية المحليّة"، التي تنقاد غالباً نحو الاقتصاد غير المهيكّل. ويجب أيضاً تأكيد مستوى الإنتاج الفني والثقافي، أن الإقلاع الثقافي، الذي عرفته الجزائر خلال السنوات الأولى للاستقلال، والذي امتد إلى بداية السبعينيات، عرف جموداً دام أكثر من عقدين. ومنذ بداية التسعينيات، ومع الانفتاح السياسي وتطور الإعلام، برزت ملامح دينامية ثقافية وفنية جديدة في مختلف الميادين، على نحو ما يمكن معاينته في مجال الإنتاج الأدبي، وكذا في مجالات الهندسة المعمارية والفنية المعاصرة والسينما والمسرح.

أما على مستوى اللغة الأمازيغية، كأحد مكونات الهوية الوطنية، فقد عانت من التهميش في بعدها الثقافي والحضاري منذ الاستقلال وإلى نحو 2001 حيث أسس خطاب رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة (30 جويلية 2001) بداية لسياسة جديدة قائمة على الاعتراف والاعتزاز بتعددية مكونات الثقافة الوطنية، وعلى المكانة الأساسية التي تحتلها الثقافة الأمازيغية. ويعتبر تصالح المجتمع مع المكون الأمازيغي عنصراً رئيسياً في الاستراتيجية الثقافية واللغوية الجديدة للدولة. وهي استراتيجية تتأسس على أربعة محاور أساسية:

1. الأمازيغية معطى تاريخي متجدد في أعماق تاريخ الجزائر وحضارتها
  2. الأمازيغية عنصر أساسي في التراث الوطني المتقاسم بين سائر مكونات المجموعة الوطنية دون استثناء
  3. النهوض بالثقافة الأمازيغية مسؤولية وطنية
  4. العناية بالثقافة الأمازيغية في إطار ترسيخ دولة القانون والمؤسسات وبناء مشروع المجتمع الديمقراطي والحداثي الذي تنشده الجزائر.
- ضمن هذا المنظور، نيطت المحافظة السامية لهوض وتطوير الثقافة واللغة الأمازيغية المؤسس في سنة 2008، مهمّة النهوض بالثقافة الأمازيغية بالتعاون مع السلطات الحكومية والمؤسسات المعنية، وذلك من أجل إدماجها في كل من المنظومة التربوية والإعلام والحياة الثقافية والبحث العلمي.

## 1-2 موضوعات وسياسات متعلقة باللغة

يعترف الدستور الجزائري بلغة واحدة هي اللغة العربية وهي اللغة الرسمية الأولى وأن الأمازيغية هي اللغة الثانية وتعتبر مكون للهوية الوطنية وبرغم عدم النص عليها دستوريا فإن الفرنسية هي اللغة الثانية في البلاد، وهي لغة المصارف وكل أنواع المعاملات الإدارية<sup>8</sup>.

كانت الشريحة الأكبر من المتدربين في الجزائر تتقن الفرنسية بشكل كبير وتتحدثها بطلاقة الفرنسيين في عهد الاحتلال. لقد كانت الفرنسية بالنسبة إليهم اللغة الأم. أما اليوم، فهذا الوصف لا ينطبق سوى على تلاميذ البعثة التعليمية الفرنسية وعدد قليل من المؤسسات التعليمية الخاصة. أما على صعيد المجتمع بشكل عام، فهذا الوصف لا ينطبق على أكثر من 5% من الجزائريين. أما بقية الجزائريين فهم:

- أميون لا يتكلمون سوى إحدى اللهجات العربية أو الأمازيغية الدارجة.

- متعلمون لا يتكلمون سوى العربية الفصحى الفرنسية .

- متعلمون يتكلمون بالإضافة إلى اللغات المحليّة لغة أجنبية غير الفرنسية.

- متعلمون يتكلمون الفرنسية بشكل محدود.

- لقد كانت الجهات الفرنسية والفرنكوفونية أول من التقط حقيقة هذا التراجع، فغيرت المعاهد Instituts الفرنسية منهجها التعليمي من منهج "الفرنسية كلغة أم" إلى الفرنسية كلغة أجنبية LE Français comme Langue Etrangère

لقد كان المنهاج الأول يركز على القواعد وعلى دروس الفكر والتاريخ والحضارة الفرنسية، بينما يركز الثاني أكثر على التواصل والمحادثة Communication and conversation. وهذا التركيز ليس إلاّ لتعويض فقدان الفرنسية كلغة شائعة في الشارع والمنزل كما كان في العقود الأولى بعد استقلال الجزائر<sup>9</sup>.

لقد نتج هذا الوضع عن عمليات التعريب المتلاحقة التي عرفتها الجزائر، والتي أدت إلى تراجع مستوى تعليم الفرنسية في المدرسة العمومية الجزائرية، خصوصاً مع الاستغناء عن أغلب المدرسين الفرنسيين. وكذلك عن التراجع الذي تشهده الفرنسية أمام توسع الإنجليزية في العالم أجمع.

على عكس هذا الواقع فإن الجزائري يتمتع في الخارج بسمعة قوية بشأن استعماله للغة الفرنسية، فالنظرة السائدة إلى الجزائر في الخارج هي أنه أكبر بلد فرنكفوني في العالم بعد فرنسا مباشرة، على الرغم من عدم وجودها في مجموعة الدول الناطقة بالفرنسية "الفرنكوفونية" يساعد على بناء هذه الصورة وجود كثير من المثقفين والكتاب والفنانين الجزائريين الذين لا يقدمون إبداعاتهم إلاّ بلغة موليير. وأيضاً صورة المسؤولين الجزائريين وهم لا يخاطبون العالم إلاّ بالفرنسية<sup>10</sup>.

على الرغم من تراجع مستوى إتقان اللغة الفرنسية في الجزائر، فما زالت لها أهمية كبرى، وما زال الطلب عليها عاليا، خصوصاَ أنها لغة التعليم العالي والمصارف والمقاولات وأغلب الجهات الحكومية، وكثير من المنشآت الاقتصادية والمؤسسات التعليمية التي توطنت في الجزائر لا تستعمل سوى الفرنسية. لذا فإن الحاجة إلى إتقان الفرنسية شيء لا بدّ منه في الجزائر لدخول الحياة العامّة.

على صعيد آخر، ازدادت الحاجة إلى اللغة الإنجليزية في الجزائر، بشكل كبير في السنوات الأخيرة.

على صعيد اللغات الوطنية الأخرى، فهناك اللغة اللهجات الأمازيغية.

وهذه الأخيرة غير معترف بها دستوريا، وفي السنوات الأخيرة أصبح هناك شكل من الاعتراف الرسمي بها، عبر المحافظة السامية للثقافة الأمازيغية، وتأسيس قناة تلفزيونية بالأمازيغية، ومقاربة موضوعها في المحافل الرسمية كمكون أساسي للهوية الوطنية.

أما على صعيد الواقع، فهناك شريحة كبيرة من الجزائريين تعتبر الأمازيغية لهجتها/لغتها الأم، ورغم عدم وجود إحصائيات دقيقة لهذه الشريحة، إلا أنها بالتأكيد شريحة عريضة رسمياً، اللغة العربية هي وحدها اللغة الوطنية الجامعة لكل المواطنين. ينعكس هذا تبنيها لها في السياسات والبرامج الثقافيّة، لكن هذا لا يمنع الفرنسية من تسجيل حضور قوي لها في البرامج الوطنية، بحكم فرنكوفونية قطاع كبير من النخبة الجزائرية ونفوذها الواسع رغم محدودية حجمها<sup>11</sup>.

أما الأمازيغية فما زال إدراجها في إطار البرامج الرسمية في طور البدايات وتنتظر توسعها إعطاء الإجابات عن الأسئلة الكبرى المتعلقة بها.

التعدد اللغوي من أهم حلقات الجدل في الساحة الثقافيّة الجزائرية، وهو ملف يُطرح في سياق عدة "صراعات" دائرة في الجزائر:

يمكن طرح أهم "الصراعات" كما يلي:

العربية - الأمازيغية:

هذه المواجهة ذات ظاهر لغوي، لكنها في العمق تُخفي عدة أبعاد، إنها تطال الهوية الوطنية في أساسها، إنها ليست فقط تنافسا حول عنوان "اللغة الوطنية" أو محاولة لتقاسمه، إنها تتوافق مع أسئلة كبرى مصيرية:

- من هم سكان الجزائر الأولون؟ من ثمّ من هو "الأصيل" في هذه الأرض ومن "الطارئ"؟

- ما هي قومية الجزائرية؟ وهل هم أحاديي القومية أم متعددها؟

- ما هو أصل الأمازيغ؟ ساميون كما يطرح القوميون العرب؟ من العرق الأوربي

كما يطرح الغربيون والفرنسيون تحديدا؟ أم من جنس الأفارقة كما طُرح مؤخرا؟

- ما هي قيمة التراث والإسهام الأمازيغية في الحضارة الإنسانية قبل "الفتح

العربي/الإسلامي"؟

- هل الأمازيغية لغة؟ أم أنها مجرد لهجات خصوصا مع بلوغ عددها في الجزائر

وحده أربعين لهجة؟

- هل الأمازيغية مكتوبة أم محكية فقط؟ وما هي حقيقة وجود حروف خاصّة

بها؟

- هل يستدعي الاعتراف بالخصوصية الأمازيغية اعترافا بحق للأمازيغ في حكم

البلاد أو في الحصة الأكبر فيه، بحكم كونهم أغلبية السكان، أو بحكم كونهم الأصلاء؟

- ما هي العروبة؟ وهل هناك وطن عربي؟ أو هناك فقط أقطار ناطقة بالعربية؟

- ما هي العلاقة بين الأمازيغية والعربية؟ كلغة؟ وكتقافة؟ وككيان

سوسيوثقافي؟<sup>12</sup>.

العربية - الفرنسية:

يعتبر هذا الصراع من ذبول الصراع مع المستعمر الفرنسي، مستمر في شكل لغوي ثقافي، بين "اللغة الوطنية" و"اللغة الاستعمارية". وهو كالأول يخفي أبعداً أعمق، تتصل بالاستقلال الوطني والخصوصية الثقافية، وترسيخ "الهوية الوطنية" في مقابل "الثقافات الوافدة".

الفرنسية- الإنجليزية:

كما هو على الصعيد العالمي، فالجزائر تعرف صراعا فرنكوفونيا أنغلوساكسونيا، وبدأت في الآونة الأخيرة أسئلة من قبيل:

- أيهما أهم للتواصل مع العالم: الفرنسية أم الإنجليزية؟
- هل تتواصل فرنسا نفسها مع العالم (خارج مستعمراتها) بالفرنسية، أم أنها نفسها تلجأ إلى الإنجليزية؟
- هل تتحمل الفرنسية شيئا من المسؤولية حول تخلف المدرسة والتعليم في الجزائر<sup>13</sup>؟

## 2-2 التماسك الاجتماعي والسياسات الثقافية.

المسألة الأمازيغية:

كما تقدم ذكره، فإن هناك شريحة كبيرة من الجزائريين تعتبر الأمازيغية لهجتها/لغتها الأم، ورغم عدم وجود إحصائيات دقيقة لهذه الشريحة، إلا أنها بالتأكيد شريحة عريضة. إن المعالجة الرسمية للتعدد اللغوي في الجزائر تجلت بعد تجربة فترة الحماية، في تجربة مشروع التعريب مع بدايات الستينيات من القرن العشرين، بما طبع هذه التجربة من شعاعية في التناول. غير معالم الطريقة التدييرية لتناول الملف اللغوي لم تتضح إلا مع

التصديق على نص الميثاق الوطني للتربية والتكوين في نهاية القرن العشرين، مع ما ترتب عن ذلك من تصورات إصلاحية لمناهج للتعليم عامّة (ماي 2000)<sup>14</sup>.

ولم يشرع هذا التصور ذو النفس التدريبي للملف اللغوي في بلورة تصورات ملموسة في ما يتعلق بالأمازيغية على الأخص إلاّ بصدور المرسوم الرئاسي المؤسس السامية للثقافة الأمازيغية (17 جويلية 2008)<sup>15</sup>، وما تلا ذلك وما أنبنى عليه من إخراج فعلي لتلك المحافظة إلى حيز الوجود، ومن الشروع في إدماج الأمازيغية في المدرسة، وبداية الاعتراف بها عمليا في المحيط العام. ورغم أن الميثاق الوطني للتربية والتكوين لم يخول أيّ وضعية اعتبارية للغة الأمازيغية، إلاّ أنه أدرجها باعتبارها واقعا وطنيا ضمن أوراق الملف اللغوي.

وفي هذا الصدد يسجل النص المؤسس للمحافظة السامية للغة و للثقافة الأمازيغية تقدّمًا كبيرًا بالقياس إلى الميثاق الوطني للتربية والتكوين، حيث ينص ذلك الظهير تنصيصًا على البعد الأمازيغي ضمن أبعاد الهوية الوطنية. كما أن ذلك الظهير قد جعل من بين أهداف المحافظة السامية للثقافة الأمازيغية، العمل على تسهيل تدريس الأمازيغية وتعلّمها وانتشارها بشكل يضمن "تكافؤ الفرص أمام جميع أطفال بلادنا في اكتساب العلم والمعرفة ويساعد على تقوية الوحدة الوطنية".

وفي هذا الاتجاه يضع من بين مهمات المحافظة المؤسسة مهمة "الإسهام في إعداد برامج للتكوين الأساسي والمستمر لفائدة الأطر التربوية المكلفة بتدريس الأمازيغية، والموظفين والمستخدمين الذين تقتضي مهنتهم استعمالها، وبوجه عام كل من يرغب في تعلمها" (النص 5 من المادة 3)<sup>16</sup>.

كما أن الظهير يُسند وظائف أخرى للغة الأمازيغية ويتصور لها موقعا في الفضاء السوسيو- لغوي العام، زيادة على تسطيره لأبعادها الهوياتية لوظائفها القطاعية، وذلك

حين تحدث عن سياسة يتعاون من خلالها المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية مع السلطات الحكومية والمؤسسات المعنية، "تساعد على إدراج الأمازيغية في المنظومة التربوية وضمن إشعاعها في الفضاء الاجتماعي والثقافي والإعلامي الوطني والجهوي والمحلّي" (المادة الثانية من النص).

لقد تم قطع أشواط مهمة في إطار تدبير شأن اللغة الأمازيغية، فعلى المستويات السياسية العليا تم إبرام اتفاقية الشراكة بين وزارة التربية الوطنية والمحافظة السامية للثقافة الأمازيغية (23 جويلية 2008) وذلك تأسيسا على نص وروح الظهير المؤسس لهذه المحافظة وعلى مختلف النصوص الأخرى التي مهدت له. وبفضل التراكم الأكاديمي لجيل كامل من اللسانيين الجزائريين في ميادين النظرية اللسانية العامة، وعلوم الأصوات، والصرف، والتركيب، والمعجم، والإملائية، تمكنت المحافظة السامية للثقافة الأمازيغية، على المستوى العملي والأدواتي، من معيرة الإملائية الأمازيغية، ومن معيرة نصيب من المفردات الأساسية، ومن التراكيب الأساسية على طريق الانتقال باللغة الأمازيغية من وضعية غلبة الشفهية إلى وضعية اللغة المكتوبة وعلى طريق تجاوز إشكالات اختلاف الأوجه المحليّة، كما أعدت أدوات المصاحبة البيداغوجية (مدخل إلى الأمازيغية، معيرة الأمازيغية، كتب التلميذ والأستاذ 1، 2، 3)، وتم إصدار ما يفوق أربعين مؤلفا في مدة قياسية من طرف المحافظة السامية للثقافة الأمازيغية ممّا له تعلق بالثقافة الأمازيغية. ثم شرع في التجربة الميدانية لإدماج الأمازيغية في المدرسة بشكل فعلي منذ سبتمبر 2009، ولو أن ذلك قد تم ولا يزال يتم باللجوء إلى إجراءات مؤقتة وضعيفة المردودية على مستوى تكوين الأساتذة<sup>17</sup>.

من جهة أخرى، فإن المطالبة بدور أكبر للغة الأمازيغية لا يمر دون إثارة احتقانات مجتمعية وتوترات عرقية بين الفينة والأخرى. ففي ما يصر كثير من الأمازيغيين على

تمسكهم بالوحدة الوطنية الملتزمة حول الدين الإسلامي واللغة العربية، ويوجد بعضهم في مراكز القرار في الأجهزة الرسمية والهيئات السياسية والاقتصادية والثقافية، تدعو فئة من الأمازيغيين المتعصبين إلى قيام دولة «تمازغا»، من سيوا بمصر إلى جزر الكناري بالمحيط الأطلسي. ولا يخفي هؤلاء معاداتهم لكل ما هو عربي، مطالبين باعتماد الأمازيغية لغة رسمية للجزائر إلى جانب الفرنسية.

## 2-2-1 المساواة بين الجنسين والسياسات الثقافية.

إن التصريحات المقدمة من طرف عدد من الفنانين والمسؤولين في وزارة الثقافة تفيد ما يلي:

تسود قيم الانفتاح والإبداع اللامشروط والحرية الصادمة أحياناً لبينية المجتمع القيمية داخل الساحة الفنية الجزائرية مما تنتفي معه أية مظاهر لتقييد أو تغييب دور المرأة كفنانة ومبدعة، على العكس من ذلك فإن عددا من الأفلام والمسرحيات التي طبعت الإنتاج الفني الوطني كانت بتوقيع نسائي. المهرجانات والتظاهرات الفنية المخصصة للإبداعات النسائية الهدف منها التمييز وتسليط الضوء والتكريم وليس تحقيق المساواة أو رفع الحيف.

إن دعم الإبداع النسائي يأتي عبر تخصيص الوزارة المعنية تظاهرات وجوائز خاصة بالمبدعات في مجالات فنية مختلفة إضافة إلى الحرص على توجيه الدعوة إلى الكتاب بالفنانين والمبدعين نساء ورجالا، وعلى تحقيق تمثيلية متوازنة بين الجنسين في التظاهرات الثقافية.

يبلغ عدد النساء الموظفات في وزارة الثقافة 36 في المئة مقابل 64 في المئة من الرجال. تتولى النساء مناصب قوية في وزارة الثقافة بدءا من التكليف بالمسؤولية الوزارية

نفسها لأول مرة للسيدة ثريا جبران قريطيف ورئاسة عدد من المصالح والأقسام والمديريات وكذا مؤسسات التعليم العالي التابعة لوزارة الثقافة<sup>18</sup>.

### 3 صناعات الثقافة: سياسات وبرامج.

الصناعة الثقافية تمزج بين الإبداع والإنتاج وتسويق السلع والخدمات الثقافية والتي عند دراسة خصائصها واستخداماتها وأهدافها، نجدتها تمثل أشكالاً مختلفة من التعبير الثقافي بغض النظر عن قيمتها التجارية (وفقاً لتعريف الاتفاقية الدولية لحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي التي اعتمدها اليونسكو في عام 2005). الصناعة الثقافية وتشمل الطباعة والموسيقى والسينما والوسائل السمعية البصرية والوسائط المتعددة الإنتاج ويمكن أن تشمل بعض العمارة والفنون التشكيلية والفنون المسرحية وغيرها.

تكمن إحدى أهم الإشكالات البنيوية التي تميز الصناعات الثقافية في الجزائر في كون القطاع غير مهيكّل، كما أن التنسيق بين مكوناته ضعيف. لا تتوفر وزارة الثقافة نفسها على أي معطيات دقيقة حول حجم ومكونات القطاع الثقافي غير العمومي، حيث إن القطاع الفني الخاص ينشأ دون علم وزارة الثقافة أو تعاونها، وذلك إثر وضع طلب في المقاطعة دون علاقة بوزارة الثقافة التي لا تتوفر حتى على سجل كامل بأسماء ومواعيد معارض الفن التشكيلي الخاصة. الأمر الذي يسببه وجود فراغ تشريعي في غياب قوانين تنظم العلاقة بين وزارة الثقافة وباقي مكونات المشهد الثقافي الجزائري .

أن المعلومات المتوفرة عن الصناعات الثقافية في الجزائر تفيد ما يلي:

### 1.3 الصناعة السينمائية:

(2) حسب نشرة 1988 الصادرة عن المركز السينمائي الجزائري، لم تتوفر الجزائر إلا على نحو 40 قاعة تنعدم فيها شروط الفرحة. يتناقص عدد القاعات سنة بعد أخرى(عد

القاعات سنة 1988 هو 174). و بهذا فالجزائر تتوفر على معدل قاعة سينمائية واحدة لأكثر من 100000 نسمة<sup>19</sup>.

(3) تتميز الخريطة السينمائية باختلال ملحوظ على مستوى التوزيع الجغرافي للقاعات السينمائية، إذ لا توجد أية قاعة في المناطق القروية، وبذلك تشكل الفرحة السينمائية امتيازا خاصا لسكان المدن. تنفرد العاصمة لوحدها بأكثر عدد من القاعات (أكثر من 50 قاعة) أي أكثر من 20 في المئة من مجموع القاعات الوطنية، تليها وهران (15) ثم عنابة (14) ثم قسنطينة (12) في حين لا يتوفر كثير من المدن الجزائرية ولو على قاعة واحدة (المسيلة ، ادرار، اليزي، البيض، الجلفة). إنما المدن التي تتوفر على قاعة واحدة لا غير فنسبتها تفوق 50 في المئة من عدد المدن المحظوظة سينمائيا.

(4) تعرف جل القاعات السينمائية حالة من التدهور على مستويات عدة. ومن مظاهر هذا التدهور: انعدام النظافة، وتقادم أجهزة العرض ومكبرات الصوت، غياب المقاعد المريحة نظراً إلى تكسيورها أو ضيقها، انعدام الأمن والمراقبة الأخلاقية حيث أصبحت معظم القاعات السنمائية بمثابة أوكار لتعاطي الحشيش والخمر، إضافة إلى غياب الحس التجاري المتقدم لدى أرباب هذه القاعات ومستغليها.

### 3. 1. 1 صناعة الكتاب:

انتهت دراسة صدرت للباحث والشاعر حسن الوزاني باللغة الفرنسية، تحت عنوان "قطاع الكتاب بالجزائر: الوضعية والآفاق"، إلا أن الثقل الاقتصادي لقطاع الكتاب بالجزائر يظل محدودا، بل وهامشيا مقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وفي هذا الإطار، حققت مجمل مكونات قطاعات النشر والطباعة، سنة 2006، حسب إحصائيات لوزارة الثقافة، إنتاجا بقيمة مليارين و630 مليون دينار وقيمة مضافة بقيمة 903 ملايين دج، من خلال اشتغال 24 مؤسسة نشر و444 وحدة

مطبعة. ورغم أهمية ذلك، يظل هذا التطور محدودا جدا بالمقارنة مع عدد كبير من المجالات الصناعية الأخرى، إذ لم تتجاوز نسبة كل من الإنتاج والقيمة المضافة 1% فقط لكل منهما على المستوى الوطني سنة 2006. وهي النسبة ذاتها التي يشغلها المستخدمون من طرف القطاع المذكور.<sup>20</sup>

#### 4- التكنولوجيا الجديدة والسياسة الثقافية.

تغيب أي معالم أو مؤشرات لتبني الوزارة المعنية سياسة ثقافية تهدف إلى الاندماج في مجتمع المعرفة إذا ما استثنينا مشروع شبكة القراءة العمومية الذي استهدف فك العزلة عن مناطق نائية من خلال تنفيذ مجموعة 11 خزانة وسائطية تتبعها 60 نقطة قراءة عمومية. كذلك، يلاحظ غياب اتخاذ أي قرارات أو تدابير من شأنها دعم أو الترويج للفنانين الذين يشتغلون بتقنيات النيو ميديا لإنجاز إبداعاتهم الفنية.<sup>21</sup>

#### 4-1 الموضوعات والسياسات المتعلقة بالتراث.

إن الجديد في ما يرتبط بالسياسات المتعلقة بالتراث هو إحداث المؤسسة الوطنية للمتاحف، وهي مؤسسة شبه عمومية لتدبير قطاع المتاحف، مع التنويه إلى وجود غياب جرد كامل للمجموعات المتحفية.

إن سياسة المحافظة على المباني التي تتبناها مفتشيات المباني التابعة للمديريات الجهوية والهادفة إلى ترميم المباني الأثرية تواجه بضعف وزارة الثقافة في مواجهة قرارات الوالي في غياب قوانين صارمة وواضحة تلزم الولاية بالرجوع إلى وزارة الثقافة لاحترام المعايير. وفي هذا الإطار برزت ظاهرة لافتة للانتباه في السنين الأخيرة، ففي مدينة مراكش الحمراء، تباع باستمرار وبأثمان خيالية "الرياضات" العتيقة لمشاهير العالم الذين يستقرون بها بصفة موسمية أو دائمة.

هذه الظاهرة التي تكتسي في الظاهر سمة سياحية محضة تهدد باندثار "الرياضات" كعبان تاريخية أثرية في غياب قانون يمنع البيع وعدم توفر أطر كافية لوزارة الثقافة لتقوم بتسجيل وترتيب كل الرياضات والمباني القديمة والأثرية.

## 5- التراث الثقافي

### في عهد الاستعمار

صدر سنة 1914 أول نص "60" في شأن الآثار التاريخية والأشياء النفيسة لينظّم طريقة وشروط تقييد الآثار والبنىات التاريخية والمنقولات من الآثار الفنية والقديمة من نقوش على الأحجار ورسوم بارزة وكتابات، وتكفل إدارة الفنون الجميلة السهر على تقييدها في ملك المستعمر، وبحكم هذا النص، لا يمكن البحث عن الآثار إلاّ بترخيص، وكل من عثر على منقولات يُلزم بالتبليغ بها، كما ينص هذا النص على العقوبات ضد مخالفتي أحكامه.

في سنة 1945، صدر نص "57" يتعلق بالمحافظة على الأبنية التاريخية والمناظر البهيجة والكتابات المنقوشة والأشياء الفنية والعتيقة وبصيانة المدن القديمة وأنواع الهندسة الإقليمية وبلغني نص 1914. وينص هذا النص ر على طريقة التقييد في عداد البنائات التاريخية والإخراج منها والصيانة<sup>22</sup>.

وهكذا، تقييد بحكم هذا النص في عداد البنائات التاريخية، العقارات المخزنية أو الحبسية أو المشتركة بين جماعات القبائل والعقارات الخاصّة والكتابات المنقوشة، وتقييد المواقع الطبيعية والمناظر البهيجة ذات صبغة فنية أو تاريخية أو معجبة أو راجعة إلى القصص والمناطق المحيطة بالأبنية التاريخية وتخرج من عداد الأبنية التاريخية، وتتمّ صيانة المدن العتيقة وهندسة الأبنية الخاصّة. ويتمّ التقييد بقرار وزاري .

### بعد الاستقلال

عملت الجزائر بنص 1965 إلى حدود بداية الثمانينيات حيث صدر قانون "50" يتعلق بالمحافظة على المباني التاريخية والمناظر والكتابات المنقوشة والتحف الفنية والعاديات ويلغي نص 1965. وبمحكم هذا القانون، تقيّد أو ترتّب في عداد الآثار، العقارات بالأصل أو التخصيص وكذا المنقولات التي تشكل محافظتها فائدة بالنسبة إلى فنون الجزائر أو تاريخه أو حضارته<sup>23</sup>.

وجاء هذا القانون بتدابير لما يمكن أن يحصل من أثر ناتج عن ترتيب المنقولات والعقارات، كما جاء أيضاً بترتيبات تهم حماية التحف وظروف إنجاز الحفريات والاستكشافات. وخصص هذا القانون أحكاماً تتعلق بالمخالفات وإصدار العقوبات. وقد حافظ هذا القانون على الأنظمة الجاري بها العمل المتعلقة بتطبيق ظهير 1965 والخاصة بصيانة معالم الهندسة المعمارية. وقد صدر سنة 1981 مرسوم في شأن تطبيق قانون "81"، ويهم مسطرة تقييد المنقولات والعقارات ومسطرة إدراج العقارات والمنقولات في عداد الآثار وإخراجها منه وإدراج العقارات والمنقولات الخاصة في عداد الآثار وكذا مسطرة ما يترتب على الإدراج في عداد الآثار ومسطرة أعمال التنقيب.

في سنة 2006، صدر قانون "16" القاضي بتغيير وتميم القانون "81". جاء هذا القانون ليعطي مفهوماً أوسع للمنقولات لتشمل الوثائق والمحفوظات والمخطوطات التي تكون لها بطابعها الأثري أو التاريخي أو العلمي أو الفني أو الجمالي أو التقليدي قيمة وطنية أو عالمية ويعتبرها (المنقولات المقيدة أو المرتبة) لا تفوت ولا تتقدم، ويقر على تقييد أو ترتيب منقولات الخواص. كما يحدّد هذا القانون مبالغ الغرامات ويحدث لجأاً جهوية لمراقبة التقييد.

مشروعات النصوص المعروضة على الأمانة العامة للحكومة من النشر:

● قانون يتعلق بصيانة التُّراث الثَّقافي والطبيعي للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

● قانون يتعلق بإحداث "المؤسسة الوطنية للمتاحف".

● مرسوم تطبيقي بتطبيق يتعلق بالأرشيف.

الأدب والمكتبات<sup>24</sup>.

إن حرية الطباعة والنشر وترويج الكتب مضمونة طبقاً لمقتضيات نص "65" بشأن قانون الصحافة بالجزائر كما تمّ تميمه وتعديله بالقانون "31". في ما يخصُّ حقوق المؤلف فهي تخضع للقانون "42" المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة كما تمّ تعديله وتميمه بالقانون<sup>25</sup>.

في سنة 2000 صدر المرسوم "41" المتعلق بمنح إعانات مالية في ميداني المسرح والكتاب. وتمنح هذه الإعانات من طرف السلطة الحكومية المكلف بالثقافة. في ما يخصُّ دعم الكتاب، تسلم الإعانات لدعم عملية النشر ومقاولات النشر بالنسبة إلى الكتب التي ألفتها أو حققتها أو ترجمها مؤلفين جزائريين موضوع يخدم الوعي والنماء الفكري لدى القراء. ويحدد القرار "34" المشترك لوزير الثقافة ووزير الاقتصاد والمالية الصادر سنة 2010 مبلغ الإعانات المالية ومقدارها الأقصى والإجراءات الواجب استيفاؤها للاستفادة منها. وترصد ميزانية هذا الدعم ضمن الاعتمادات المفتوحة في حساب "الصندوق الوطني للعمل الثَّقافي".

وفي سنة 2010، صدر مرسوم "13" بإحداث "جائزة رئيس الجمهورية للكتاب"، وتشمل هذه الجائزة الأصناف التالية: جائزة رئيس الجمهورية لأحسن عمل أدبي، جائزة جائزة رئيس الجمهورية للدراسات وجائزة جائزة رئيس الجمهورية للترجمة. ويحدد هذا المرسوم التدابير والإجراءات لمنح هذه الجائزة<sup>26</sup>.

وفي ما يخص إجراءات الإيداع، فقد صدر في هذا الشأن سنة 2011 قانون "24" يحدد المصنفات الخاضعة للإيداع القانوني وهي:

- الوثائق المطبوعة والمنقوشة والمصوّرة والصوتية والسمعية البصرية والمتعددة الوسائط.

- قواعد المعطيات والبرامج المعلوماتية ومجموعة البرامج المعلوماتية المترابطة<sup>27</sup> ويهدف الإيداع القانوني إلى جمع هذه المصنفات وحفظها وصيانتها لإعداد الببليوغرافيات الوطنية وتوزيعها. وتكفل المكتبة الوطنية للجزائر بعملية الإيداع القانوني.

## 5.1 الصناعة الثقافية:

تجمع الصناعة الثقافية بين الإبداع وإنتاج وتسويق السلع والخدمات الثقافية التي "يتبين، لدى النظر في صفتها أو أوجه استعمالها أو غايتها المحددة، أنها تجسد أو تنقل أشكالاً للتعبير الثقافي بصرف النظر عن قيمتها التجارية" حسب نصّ تعريفها في اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي التي اعتمدها اليونسكو في خريف عام 2005. ويدخل في الصناعة الثقافية النشر المطبوعي والموسيقى، الإنتاج السينمائي والسمعي-البصري والمتعدد الوسائط. وقد تشمل الصناعة الثقافية أيضاً صناعات الإبداع التي تضم الهندسة المعمارية وثنى الفنون من فنون تشكيلية وفنون استعراضية وغير ذلك.

في ما يخصّ دعم وتطوير الصناعة الثقافية في الجزائر فهي تدخل في إطار سياسة الدولة التي تنتهجها من أجل النهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة. وفي هذا الإطار صدر سنة 2002 قانون "38" المتعلق بميثاق المقاولات الصغرى والمتوسطة. ويقصد بمصطلح "المقولة الصغرى والمتوسطة"، كل مقولة يقوم مباشرة بتسييرها أو إدارتها أو هما معاً، الأشخاص الطبيعيون المالكون لها أو الملاك الشركاء أو المساهمون فيها، إذا كان رأسمالها أو حقوق التصويت فيها غير مملوكة بنسبة 25% من لدن مقولة أو عدة

مقاولات لا ينطبق عليها تعريف المقاوله الصغرى والمتوسطة إلا في بعض الحالات الخاصّة يحددها القانون<sup>28</sup>.

ويحدد هذا القانون السقف الأقصى من الإمكانيات البشرية والمالية التي يجب أن تتوفر عليها الشركات الصغرى والمتوسطة لتمتع بهذه الصفة. كما يحدث بموجب هذا القانون مؤسّسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنويّة والاستقلال المالي تسمى "الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاوله الصغرى والمتوسطة". وتتولى هذه الوكالة مهمّة القيام بمختلف التدابير والإجراءات الضرورية من أجل الإسهام في تنفيذ سياسة الدولة في مجال تشجيع المقاوله الصغرى والمتوسطة وبالأخصّ في ما يتعلق بتبسيط القواعد القانونية والإجراءات الإدارية ولا سيما في مجال التجارة والضرائب والمحاسبة والتشريع الخاصّ بالشركات وعلاقات الشغل والضمان الاجتماعي وكذا في مجال الصفقات العمومية.

في ما يخصّ إعانات الدولة، فيمكن طبقاً لشروط يحددها هذا القانون، أن تستفيد المقاولات الصغرى والمتوسطة من:

- النفقات المتعلقة بالخدمات.
- جزء من تكاليف النفقات المرتبطة بأعمال تهيئة الأراضي والمحلات المهنية المخصّصة للمقاولات الصغرى والمتوسطة.

ولهذا الغرض، يُحدّث هذا القانون وفقاً لنصّ تشريعيّ، صندوقاً لتمويل عمليات تتكفل الدولة بتكلفة المنافع الممنوحة للمقاولات الصغرى والمتوسطة التي ينص عليها هذا القانون. كما يُحدّث صندوق ضمان القروض الممنوحة عند إحداث المقاوله حديثة العهد يستفيد منها المقاولون الشباب بخاصة، بصفة فردية، أو الشركات والتعاونيات التي يؤسّسونها. ويضمّ هذا القانون آليات أخرى من أجل تحفيز وتشجيع المقاولين الشباب على خلق شركات صغرى ومتوسطة.

وفي ما يتعلق بالصناعة الثقافية على وجه الخصوص، أحدثت الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة سنة 2015 "صندوق ضمان الصناعات الثقافية" بالتعاون مع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والاتحاد الأوربي . ويهدف هذا الصندوق إلى تسهيل الولوج إلى القروض البنكية لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة التي تنشط في ميدان الصناعات الثقافية. وتهمُّ الأشخاص الطبيعيين ذوي الجنسية الجزائرية الذين يعملون في:

- الإنتاج والتوزيع السينمائي والسمعي-البصري.
- صناعات تقنيات السينما.
- المسرح، والمهرجانات، واستغلال قاعات السينما، والإذاعة، والتلفزة.
- الصحافة المكتوبة، ونشر الكتب، وإنتاج وتوزيع الأقراص والوسائط ذات المحتويات الثقافية والتربوية.
- الفنون البصرية والتشكيلية، والعروض والتصميم<sup>29</sup>.

## 6 تمويل الثقافة

### 1.6. رؤية عامّة موجزة

منذ نهاية القرن الماضي وبداية هذا القرن، أصبحت الجزائر واعية أكثر من أي وقت مضى بأهميّة ودور الثقافة في تنمية المجتمعات الحديثة على مختلف المستويات. لذا عملت على الرفع من قيمة الإنفاق العامّ المخصّص لقطاع الثقافة بهدف تجاوز العجز الحاصل في هياكل إنتاج وتداول واستهلاك المنتج الثقافي والقيام بتعبئة وطنية واسعة لتفعيل دور كل الفرقاء لضمان تلبية الحد المطلوب من الحاجات في هذا المجال.

## المخصصات المالية لقطاع وزارة الثقافة

انسجامًا مع هذا التوجُّه، عرفت ميزانية الاستثمار المخصَّصة لقطاع الثقافة خلال فترة 1998-2002 ارتفاعًا مهمًّا ومنتظمًا، بلغت نسبته 33%، في حين لم تكن هذه النسبة تتجاوز 7,8% في فترة 1994-1998.

وبصفة عامَّة، تميز الإنفاق العام في قطاع الثقافة خلال السنوات الأربع السابقة الذكر بتخصيص إمكانيات أكبر لصالح المشروعات الاستثمارية والأنشطة الثقافية. وفي نفس السياق، خصص المخطَّط الخماسي للتنمية 1999-2004 مبلغ 366 مليار دج لقطاع الثقافة. وفي نفس الفترة، عرفت مداخل الصندوق الوطني للعمل الثقافي ارتفاعًا ملموسًا حيث انتقلت من 15 مليار دج سنة 1994 لتبلغ 18 مليار دج خلال سنة 2002 وذلك بفضل الإجراءات التي تمَّ اتخاذها لتدعيم موارد الصندوق بإعادة النظر في كيفية استغلال المواقع التاريخية وتقنين تسعيرة الخدمات المقدمة من طرف الوزارة وضبط آليات المراقبة والتسيير. وقد تمَّ توجيه هذه الموارد في اتجاه اهتمام أكبر بقطاعات التراث الثقافي ودعم الإبداع المسرحي ومجالات التنشيط الثقافي.

إضافة إلى الميزانية العامَّة للدولة، خصص صندوق الدعم الثاني للتنمية 40 مليار دج لبناء وتجهيز الخزنة الوطنية للجمهورية الجزائرية والمتحف الوطني للفنون المعاصرة وأبيرا الجزائر. وإذا احتسبنا مجموع الموارد التي تمَّ تخصيصها للاستثمار في المجال الثقافي خلال هذا المخطَّط والتي بلغت ما يقرب 80 مليار دج نجد أنها تفوق بكثير ما تمَّ تخصيصه للاستثمار خلال السنوات العشر السابقة على هذا المخطَّط<sup>30</sup>.

واستفادت وزارة الثقافة في إطار التعاون الدولي من دعم مادي قدره 8,3 مليون يورو في إطار برنامج ميدا (MEDA) لإحداث 27 دارًا للثقافة. كما خصصت الحكومة الفرنسية في إطار صندوق دعم الأولويات للقراءة العمومية مبلغ 3.050.000

يورو لتنمية شبكة من الخزانات العمومية المجهزة بأحدث تقنيات الإعلام والتواصل بمختلف جهات الجمهورية وتكوين العاملين بهذا القطاع والإسهام في تشكيل رصائد وثائقية.

كما استطاعت الوزارة أن تحفز القطاع الخاص على الاستثمار في قطاع الثقافة وتقدم الدعم لعدد هام من البرامج الثقافية. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى الاتفاقية التي وقعتها وزارة الثقافة مع كل من مؤسسة سيما كوم (عن المجتمع المدني) لترميم القصبة ومدرسة ابن يوسف ابن تافاشين التي عبأت لها موارد مالية تفوق 50 مليار سنتيم ومؤسسة سيدي بوزيان (عن المجتمع المدني تلمسان) التي خصصت ما يناهز 13 مليار سنتيم لترميم المدرسة الزيانية وإعادة توظيفها كمركز للتوثيق حول التراث.

وفي إطار الحفاظ على التراث الموسيقي والتعريف به ووضع رهن إشارة المواطنين كافة والمهتمين والباحثين داخل الجزائر وخارجه، وقّعت وزارة الثقافة شراكة مع شركة اتصالات الجزائر (القطاع الخاص) لإنتاج أنتولوجية الموسيقى الجزائرية التي تتضمن 30 قرصاً مُدجّجاً وخمسة تسجيلات فيديو في 3000 نسخة. ويضمُّ هذا المشروع الذي خصصت له اتصالات الجزائر 2.260.000 دج مختلف ألوان الموسيقى الشعبية والتقليدية.

واستطاعت وزارة الثقافة خلال هذه الفترة توقيع ما يزيد على 56 اتفاقية مع الجماعات المحليّة (من المؤسسات الحكومية المستقلّة)، الشيء الذي أسهم إلى حدّ بعيد في دعم البنية التحتية والأنشطة الثقافية بعدد من الجماعات الحضرية والقروية من خلال إنجاز مشروعات مشتركة تهم بناءً وتجهيز عدد من الخزانات ودور الثقافة والمعاهد الموسيقية وفضاءات للطفل.

وتميزت الفترة ما بين 1998 و2001 بتحقيق إنجازات هامة في مجال القراءة العمومية سواء على مستوى إحداث الخزانات أو دعمها وتقويتها أو على مستوى التجهيز والعناية بالبنائيات. وهكذا تضاعفت الميزانية المخصصة لإحداث ودعم وتقوية وإصلاح الخزانات بما يقرب عشر مرات حيث انتقلت من 2.650.000 دج ما بين 1994 و1998 لتبلغ 19.065.000 دج ما بين سنوات 1998 و2001. وتضاعفت خلال نفس الفترة ثلاث مرات الميزانية المخصصة لتوزيع الكتب حيث انتقلت من 4.303.000 دج إلى 12.588.000 دج. ومن أجل تقريب الكتاب من مختلف فئات المواطنين وبخاصة في المناطق النائية، قامت وزارة الثقافة بدعم من مؤسسة عائلة حداد بإنشاء قافلة للكتاب في شكل حافلة متنقلة وحقائب للكتاب بتكلفة 840.000 دج<sup>31</sup>.

### 6.1- 1 مصادر تمويل القطاع الثقافي في الجزائر

تعتبر وزارة الثقافة الممول الحكومي الرئيسي والقار للثقافة بالجزائر وذلك عن طريق مصادر تمويل مختلفة، أهمها:

يرصد لوزارة الثقافة سنويًا ميزانية من طرف الدولة في إطار مخطط تنموي للثقافة يدخل ضمن السياسة التنموية العامة للبلاد ويمثل حاليًا نسبة 0,33% من موارد الميزانية العامة للدولة، وتسعى الحكومة إلى رفع هذه النسبة إلى 1% في أفق 2012 (2.3.6). الصندوق الوطني للعمل الثقافي (FNAC)

تم إنشاء الصندوق الوطني للعمل الثقافي سنة 1983 في إطار القانون المالي لنفس السنة (الجريدة الرسمية عدد 3661 مكرر لـ 31 جانفي 1982)<sup>32</sup>. الهدف من خلق هذا الصندوق هو جمع مداخيل أنشطة ثقافية كحصيللة رسوم ولوج وزيارة المتاحف والمواقع والمعالم التاريخية التابعة لوزارة الثقافة، وحصيللة كراء المواقع والمعالم التاريخية، ورسوم

التقييد بالمعاهد الموسيقية التابعة للوزارة، ومداخل الإعانات التي تقدّمها الدولة والجماعات المَحَلِّيَّة والهيئات العامَّة أو الخاصَّة الوطنية أو الأجنبية أو الدولية، إلى غير ذلك من مداخل ورسوم. يتم تمويل أنشطة ومشروعات معينة عن طريق مداخل هذا الصندوق، طبقاً للنص القانوني المنظم لهذا الصندوق.

### 2.1.6. المؤسَّسات الحكومية الثَّقافيَّة المستقلَّة

المؤسَّسات الثَّقافيَّة المستقلَّة الحكومية هي مؤسَّسات عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتخضع لوصاية الدولة كما تخضع أيضاً لمراقبة الدولة المالية، ويُعدُّ من ضمن هذه المؤسَّسات:

#### المكتبة الوطنية الجزائرية

وتعتبر المرجع الأساسي والمركزي للإنتاج الفكري الوطني المطبوع في كل المجالات والتخصصات المعرفية، وهي أقدم الهيئات الوثائقية في الجزائر.

أسست المكتبة الوطنية الجزائرية من قرار لوزير الثورة وذلك ابتداء من تاريخ 13 أكتوبر 1835 وكلف Adrian Berbrugger بهذه المهمة. بعد جمع الكتب والوثائق بدأت المكتبة تنتقل من مكان إلى آخر إلى أن تثبت سنة 1863 في قصر الداوي مصطفى باشا. وفي سنة 1958 نقلت إلى مبنى في شارع فرانس فانون، وهو مبنى مساحته 4800 م<sup>2</sup>؛ وفي سنة 1986 بدأ مشروع بناء مكتبة وطنية جزائرية التي تم تدشينها في 1 نوفمبر 1994 في الموقع الجديد المتواجد بالحامة<sup>33</sup>.

إن المكتبة الوطنية الجزائرية ذات صدى عالمي نظراً لحجم الكتب الذي تقوم بالحفاظ عليه من جهة وعدد القراء الذي تستقبله من جهة أخرى. وتعد من بين أكبر وأحدث المكتبات الوطنية العالمية، سواءً كان ذلك من حيث مضمونها أو من حيث التقنيات للحفاظ على الكتب.

إضافة إلى هذا تلجئ المكتبة إلى استعمال طرق جد حديثة للمعالجة وللتسيير في علم المكتبات من بينها:

تقنيات وتكنولوجيات للحفاظ على الكتب باستعمال عتاد متطور ومناسب.

تسيير ألي للكتاب في تقسيم، الإعارة والبحث من طرف القارئ.

النقل الآلي للكتاب لريح الوقت.

تشمل ميزانية المكتبة الإعانات المالية للدولة، والإعانات المالية للهيئات العامة أو الخاصة، والإعانات المالية الدولية والأجنبية، وأجور الخدمات التي تؤديها، والهبات والوصايا ومصاريف تسيير وتجهيز المكتبة.

### المسرح الوطني الجزائري محي الدين بشطارزي :

المسرح الوطني الجزائري ، ويحمل إسم أبو المسرح في الجزائر محي الدين بشطارزي وهو مؤسسة ثقافية تتبع وزارة الثقافة ويعتبر أكبر مسرح في الجزائر ويرجع بناءه إلى 29 سبتمبر 1853 من قبل سلطات الإحتلال الفرنسي وتم تدميره بتاريخ 19 مارس 1882 بعد احتراقه بالكامل وأعيد بناءه وقام المهندس الفرنسيان "ريمون تيفورو" و"إيمانويل غرمونبري" ويحتضن هذا الصرح أغلب الأعمال المسرحية الكبيرة إلى جانب مسرح قسنطينة ومسرح وهران ومسرح تيزوزو.

### المركز السينماتوغرافي الجزائري:

أُسِّسَ المركز السينماتوغرافي الجزائري سنة 1944 وأعيد تنظيمه سنة 1977 (الجريدة الرسمية عدد 3 لـ 28 سبتمبر 1977) ويخضع لوزارة الاتصال. ويُعهد إلى هذا المركز بالأساس السهر على تطبيق التدابير النظامية المتعلقة بالمهنة السينماتوغرافية ولا سيما التدابير المتعلقة منها برخص مزاولة المهنة وتنظيم المؤسسات السينماتوغرافية ونظام العروض السينمائية. وقد أحدث لفائدة هذا المركز رسم شبه ضريبي على الملاهي

السينمائية بموجب مرسوم رقم 2 الصادر في 30 ديسمبر 1987 (الجريدة الرسمية عدد 2 لـ 30 ديسمبر 1987) وفي سنة 2003 صدر مرسوم تطبيقي لهذا الأخير، كما تمّ تعديله وتكميله سنة 1994 (مرسوم رقم 2 بتاريخ 16 يونيو 1994)، يحدد طريقة توزيع مداخيل هذه الرسوم، التي تكون بما يسمى صندوق الدعم، على النحو التالي: 47% تُرصد للإخراج السينمائي (ميزانية الإنتاج)، و48,25% للاستغلال السينمائي (القاعات)، و4,75% لتسيير الصندوق<sup>34</sup>.

يتمّ توزيع مبالغ صندوق الدعم عن طريق لجنة خاصّة ومتخصصة.

### 3.1.6 . الجماعات المَحَلِّيَّة

تلعب الجماعات المَحَلِّيَّة دوراً هاماً - إن لم يكن أساسياً - في التمويل الثقافي على الصعيد الجهوي والمَحَلِّي، ويتجلى في شراكات عديدة مع وزارة الثقافة على مختلف المستويات الثقافية التنشيطية منها أو المتعلقة بالبنيات التحتية. إلا أننا لا نستطيع هنا تجسيدها مالياً بالأرقام، إذ تعذر علينا الحصول عليها من الجهات المعنية، أي مديرية الجماعات المَحَلِّيَّة التابعة لوزارة الداخلية.

### 1.6-3-1 البيوت الثقافية والنوادي الثقافية المَحَلِّيَّة:

تضطلع دور الثقافة بالأهداف التالية:

- تقديم خدمات ثقافية وفنية، وخلق فضاءات للإبداع والتواصل.
- الانفتاح على المستجدات الثقافية والفنية في العالم.
- تحفيز وتشجيع الإبداعات الفنية والاعتناء بمختلف أساليب التعبير الفني.
- ولتحقيق هذه الأهداف تسهر دار الثقافة على:
- تنظيم المحترفات والمعارض والتظاهرات الثقافية لتنشيط الحركة الفنية والثقافية.
- تسيير ولوج واستعمال تقنيات التواصل الحديثة.

- إحداهن نوادٍ ثقافيةً مختصة تشكّل إطارًا لتبادل الآراء ووجهات النظر بين المبدعين والمهتمين.

تختلف أحجام دور الثقافة حسب أعداد السكان المستفيدين من خدماتها. حيث تتراوح ما بين دور للثقافة تؤدي حدًا أدنى من الوظائف، وتلك التي تقدم أقصى ما يمكن من الخدمات.

وبالإضافة إلى دور الثقافة، يتناثر هنا وهناك بعض الفضاءات الثقافية (من صالونات أدبية ومراكز ونوادٍ ثقافية) التي تشرف عليها شخصيات عمومية، وتسهم، من جهتها، وبإمكاناتها الذاتية ومجهوداتها الفردية، في إثراء المشهد الثقافي الجزائري، على مستوى تنظيم الأنشطة الثقافية واللقاءات الفكرية والأدبية والفنية، وأيضًا على مستوى ما تصدره هذه الصالونات والمراكز والنوادي من منشورات وكتب، وفي هذا الإطار يمكن الحديث عن بعض تلك الفضاءات التي ما زالت تحافظ على انتظام أنشطتها ولقاءاتها ومنشوراتها، وأهمها:

نادي عبد الحميد بن باديس ، وتشرف عليه جمعية العلماء المسلمين الجزائريين .  
وبيت أدباء الجزائر وتشرف عليه الوزيرة السابقة لتربية زهور ونيسي، ومركز طارق بن زياد بقسنطينة، ويشرف عليه الباحث حسن أوريد. والصالون الأدبي «الرفقة العشرون»  
بوهران ، وتشرف عليه الأديبة زهرة زيراوي. والصالون الأدبي بالأغواط ، وتشرف عليه  
الشاعرة فاطمة الزهراء الإدريسي .

وتقوم هذه الفضاءات بتنظيم لقاءاتها وندواتها وأنشطتها داخل بيوت المشرفين عليها. وتختلف درجة الحضور الثقافي لكل فضاء من هذه الفضاءات الثقافية داخل المشهد الثقافي العام، كما ينفرد كل واحد منها بخصوصياته ونكهة أجوائه، على مستوى أزمنة أنشطته ونوعيتها والإصدارات المرتبطة بهذا الفضاء أو ذلك.

هذا وقد أسهم موقع "فيسبوك" الشهير في ظهور عدد محدود من نوادي القراءة التي تتعارف على شبكة الإنترنت ثم تنتقل لمناقشة الكتب على الشبكة العنكبوتية أو في فضاءات عامّة. وأبرز هذه المجموعات هي "ALGER BOOK CLUB" التي تتشكل من نحو ثلاثين قارئاً يلتقون بشكل شهري لمناقشة الكتب التي طبعت الفكر الإنساني العالمي في حقول معرفية مختلفة، ويجري الآن تحويلها إلى جمعية قانونية هدفها تعزيز البناء المعرفي لأعضائها عبر القراءة المنتظمة المكثفة الاحترافية.

### الهوامش

18<sup>1</sup> محمود شاكر ، التاريخ الاسلامي ، ط1، دمشق : دار الكتاب القومية ، 2008، ص

سعد الله ، أبو القاسم ، أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر ، الجزائر :ش.و.ن.ت ، 1981، ج3 ، ص 123<sup>2</sup>  
<sup>3</sup>المرجع السابق ، ص 126 .

سعد الله ، أبو القاسم ، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث: بداية الاحتلال<sup>4</sup>، الجزائر:ش.و.ن.ت 1982 .

إحصائيات المركز الوطني [www.cnes.dz/a](http://www.cnes.dz/a) تاريخ زيارة الموقع 2017/2/3.  
<sup>5</sup>الاقتصادي والاجتماعي " الكناس " 2005

نبيل بن عمارة ، تطور البيئة الثقافية فيالمجتمع الجزائري ،رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر2006، 2، ص21<sup>6</sup>

بركات ، درار أنيسة ، نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية ،الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1985 ، ص25.<sup>7</sup>

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، ع5 ، [www.joradp.dz](http://www.joradp.dz).  
<sup>8</sup>الفصل الرابع ،جويلية 2008/

- سعيدوني ، ناصر الدين، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، الجزائر: د د، 1988 ،<sup>9</sup>ص131.
- القشاش ، محمد السعيد، التوارق عرب الصحراء الكبرى ،الجزائر: دار الوطنية للكتاب ، د<sup>10</sup>ت،ص86.
- سعد الله ، أبو القاسم ، تاريخ الجزائر الثقافي ،بيروت :دار الغرب الإسلامي، 2000 ،<sup>11</sup>ج9،ص92.
- لعقاد ،صالح، محاضرات في الجزائر المعاصرة ، القاهرة : معهد الدراسات العربية<sup>12</sup> العالمية، 2002 ،ص13.
- تركي رابح ،التعليم القومي والشخصية الوطنية، الجزائر :الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،<sup>13</sup>1981،ص75.
- <sup>14</sup>العقاد صالح ، المرجع السابق، ص32.
- الجريدة الرسمية : للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية . ع5 . [www.joradp.dz](http://www.joradp.dz) .<sup>15</sup>الفصل الرابع .جويلية 2008
- الجريدة الرسمية : للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية . ع5 . [www.joradp.dz](http://www.joradp.dz) .<sup>16</sup>الفصل الخامس . الفقرة 3. /9/ 2009.
- المحافظة-السامية-[www.hca-dz.org/tag/](http://www.hca-dz.org/tag/)تاريخ زيارة الموقع 2017/9/6<sup>17</sup> للأمازيغية
- موقع <https://www.m-culture.gov.dz>تاريخ زيارة الموقع 2017/05/06 .<sup>18</sup>وثائق صادرة من وزارة الثقافة الجزائرية.
- فراح محمد : أخبار <https://www.djazairnews.com/djazairnews><sup>19</sup>السينما في الجزائر . مقال منشور بمجلة أخبار الجزائر
- موقع الديوان الوطني لحماية [www.onda.dz](http://www.onda.dz)تاريخ زيارة الموقع 2017/5/4<sup>20</sup>حقوق المؤلف والحقوق المجاورة

إبراهيم بختي، تكنولوجيا و نظم المعلومات في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، على  
[http://bbekhti.online.fr/trv\\_pdf/TIC.pdf](http://bbekhti.online.fr/trv_pdf/TIC.pdf), 29/04/2008, 09:58<sup>21</sup>

22

سعد الله ، أبو القاسم ، تاريخ الجزائر الثقافي ، بيروت ، دار الغرب الإسلامي،  
 2002<sup>23</sup>، ص 65.

الجريدة الرسمية : للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية . ع 2 . [www.joradp.dz](http://www.joradp.dz)  
 الفصل الأول . فيفري 2006<sup>24</sup>

مقال منشور . موقع الديوان الوطني لحماية [www.onda.dz](http://www.onda.dz) ( د ن ، دون عنوان )  
 حقوق المؤلف والحقوق المجاورة<sup>25</sup>

الجريدة الرسمية : للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية . ع 11 [www.joradp.dz](http://www.joradp.dz)  
 الفصل السابع . ديسمبر 2010<sup>26</sup>

موقع <https://www.m-culture.gov.dz> تاريخ زيارة الموقع 2017/05/06 ،  
 وثائق صادرة من وزارة الثقافة الجزائرية<sup>27</sup>

إبراهيم بختي : المرجع السابق ، ص 123.<sup>28</sup>

منشورات من موقع الوكالة-الوطنية [www.mipi.dz/?](http://www.mipi.dz/?) تاريخ الزيارة 2017/2/1  
 للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،<sup>29</sup>

احصائيات صادرة من <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/a>  
 الأمانة العامة لضبط الميزانية لوزارة المالية<sup>30</sup>

منشورات من الوكالة [www.andt-dz.org/ar](http://www.andt-dz.org/ar) تاريخ زيارة الموقع 2017/8/3 .  
 الوطنية لترميم المعالم السياحية<sup>31</sup>

الأرشيف الإلكتروني الجريدة الرسمية : للجمهورية الجزائرية [www.joradp.dz](http://www.joradp.dz)  
 الديمقراطية الشعبية . ع 3 . 1982/1/31<sup>32</sup>

---

.www.aruc.org/ar/web/auc-algeria/algeria-national-

library <sup>33</sup> موقع المكتبة الوطنية الجزائرية

<sup>34</sup> فراح محمد : المرجع السابق ، ص 11.